ISSN: 3079-062X
مجلة علمية محكّمة نصف سنوية تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alasala.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/aj/index

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في النهوض بالقطاع السياحي الليبي

د. مفتاح علي نصـــــر زرقون*
الهيئة الليبية للبحث العلمي
الأيميل: Muftahhali@gmail.com
تاريخ الارسال 2026/122م تاريخ القبول 2026/3/23م

The Role of Small and Medium Enterprises in Advancing the Libyan Tourism Sector

Muftahh Ali Zargon

Abstract

This study aims to analyze the role of small and medium enterprises (SMEs) in advancing the tourism sector in Libya, amid the economic and security challenges facing the country. The study adopts a descriptive-analytical approach, reviewing the theoretical framework of SMEs and their economic importance locally and internationally, with a focus on the tourism sector. It compares Libya with Egypt and Tunisia in terms of international tourist arrivals, tourism expenditure, and employment in tourism, based on data from the UNWTO and the World Travel & Tourism Council. The results show that Libya possesses enormous tourism potential but fails to exploit it due to weak infrastructure, data scarcity, limited support for SMEs, and lack of security stability. The study concludes that enhancing the role of SMEs in Libyan tourism requires flexible financing (especially Islamic banking), building statistical databases, developing vocational education and training, and adopting effective government support policies.

Keywords:

Small and Medium Enterprises (SMEs), Libyan tourism sector, Tourism development, Tourism entrepreneurship, Employment in tourism, Islamic financing, Tourism infrastructure, Regional comparison (Libya, Egypt, Tunisia), Regulatory and financial obstacles, Political and security stability

الملخـــص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في النهوض بالقطاع السياحي الليبي، في ظل التحديات الاقتصادية والأمنية التي تمر بها البلاد. تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتستعرض الإطار النظري لمفهوم

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC

المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأهميتها الاقتصادية محلياً ودولياً، مع التركيز على قطاع السياحة. كما تقارن الدراسة بين ليبيا ومصر وتونس من حيث أعداد السياح الوافدين، وحجم الإنفاق السياحي، ونسبة العمالة في القطاع السياحي، مستندة إلى بيانات المنظمة العالمية للسياحة والمجلس العالمي للسفر والسياحة. تُظهر النتائج أن ليبيا تمتلك مقومات سياحية هائلة لكنها لا تستغلها بسبب ضعف البنية التحتية، وشح البيانات، ومحدودية الدعم الموجه للمشروعات الصغيرة، إضافة إلى غياب الاستقرار الأمني. وتخلص الدراسة إلى أن تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السياحة الليبية يتطلب توفير تمويل مرن (خاصة الصيرفة الإسلامية)، وبناء قواعد بيانات إحصائية، وتطوير التعليم والتدريب المهني، وتبني سياسات دعم حكومية فعالة.

الكلمات المفتاحيـــــة: المشروعات الصغيرة والمتوسطة، القطاع السياحي الليبي، التنمية السياحية، ريادة الأعمال السياحية، التوظيف في السياحة، التمويل الإسلامي، البنية التحتية السياحية، المقارنة الإقليمية (ليبيا، مصر، تونس)، المعوقات التنظيمية والتمويلية، الاستقرار السياسي والأمني

المقدمة:

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) ركيزة أساسية في اقتصاديات العديد من الدول المتقدمة والنامية؛ نظراً لمرونتها، وقدرتها على خلق فرص العمل، وتكيفها مع الظروف المحلية. وفي ليبيا، التي تمتلك إمكانات سياحية فريدة تمتد من السواحل البحرية إلى المواقع الأثرية مثل لبدة، شحات، وقورينا، يظل القطاع السياحي مهمشاً ولا يســـهم بشكل يذكر في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بجيرانها مصر وتونس، وترى هذه الدراسة أن النهوض بالسياحة الليبية يمر عبر تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي يمكنها تقديم خدمات متنوعة (وكالات سفر، فنادق صغيرة، مطاعم تراثية، حرف يدوية، خدمات نقل، غوص، سفاري) بتكاليف أقل ومرونة أعلى من الشركات الكبرى.

مشكلة الدراسة:

تعاني ليبيا من ضعف مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي رغم توفر المقومات، كما تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في هذا القطاع معوقات متعددة (تمويلية، بيروقراطية، نقص بيانات، ضعف بنية تحتية). وتتمثل المشكلة الرئيسية في عدم وجود رؤية واضحة لدور هذه المشروعات في النهوض بالسياحة، وضعف السياسات الداعمة لها.

أهداف الدراسة:

1- التعرف على واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المجال السياحي في ليبيا.

2- تسليط الضوء على أبرز المعوقات التي تحد من فاعلية هذه المشروعات.

3- اقتراح آليات وسياسات عملية لتعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في النهوض بالقطاع السياحي.

أهمية الدراسة:

- نظرياً: تسد فجوة في الأدبيات الاقتصادية والتنموية المتعلقة بليبيا، حيث تندر الدراسات الرابطة بين المشروعات الصغيرة والقطاع السياحي.

- تطبيقياً: تقدم توصيات لصانعي القرار حول توظيف المشروعات الصغيرة في تنشيط السياحة، وتساعد في تحديد أولويات الدعم الفني والمالي.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال:

- مراجعة الأدبيات النظرية المتعلقة بتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها.

- تحليل البيانات الثانوية الصادرة عن المنظمة العالمية للسياحة (UNWTO).

- إجراء مقارنة كمية بين ليبيا ومصر وتونس في مؤشرات: عدد السياح الوافدين، الإنفاق السياحي، ونسبة العمالة في قطاع السياحة خلال الفترة 1990–2012.

الإطار النظري

أولاً- تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

إن صعوبة تحديد تعريف موحد يتفق عليه الأطراف والجهات المهتمة بشئون قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرجع إلى الاختلاف الكبير في طبيعة النظرة التي يتبناها كل طرف في تحديد دور هذه المؤسسات وسبل النهوض بها وترقيتها، وكذا اختلاف المكان ومجال النشاط، فالاقتصاد الأمريكي أو الياباني يختلف تماماً عن الاقتصاد الجزائري أو السوري أو أي بلد نامي آخر من حيث مستويات النمو والتكنولوجيا المستخدمة والتطور الاقتصادي والاجتماعي والمحيط الذي تعمل ضمنه هذه المؤسسات. (خوني وحساني، 2008)،

ويمكن رد صعوبة التعريف الموحد لهذا القطاع إجمالاً إلى ثلاثة عوامل أساسية هي: (توفيق، 2008)

1. عوامل اقتصادية.
2. عوامل تقنية.
3. عوامل سياسية.

ولا شك أن تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة بالغ الأهمية، وقد تبدو هذه الأهمية أكثر إلحاحاً في الدول النامية، حيث تقضي مصلحة هذه الدول التعرف على مجموعة المشروعات الصغيرة والإلمام بجميع أنشطتها للوقوف على مشاكلها ووضع البرامج الكفيلة بدعمها وتطويرها.

وتختلف التعريفات باختلاف المعايير (كمية ونوعية): (كافي، 2014)

ـ **المعايير الكمية:** عدد العمال (أقل من 100 عامل)، رأس المال (أقل من 100 ألف دولار)، حجم المبيعات السنوي.

ـ **المعايير النوعيـــة:** استقلالية الإدارة، ملكية فردية أو جماعية.

وتعرف المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المنشآت التي يعمل بها عدد من العمال أقل من 50 عامل ولا يزيد رأس مالها عن 100 ألف دولار وحجم مبيعاتها السنوي أقل من 50 ألف دولار، وتتمتع بدرجة انتشار كبيرة وتستخدم الأساليب اليدوية وبعض الآلات والمعدات الحديثة وتشمل المشروعات التجارية والغذائية والزراعية والحيوانية والخدمية. (الشوربجي، 2004: 92)

وتعرف المنظمة الدولية لتنمية المشروعات الصغيرة بالولايات المتحدة الأمريكية المشروعات الصغيرة على أنها حل بديل لمشكلة الفقر بدلاً من الإعانة المؤقتة التي تجعل المستفيد يعتمد بصفة أساسية على مقدم الإعانة، من خلال توفير القروض الصغيرة والتدريب على العمل، من أجل مساعدة الفقراء على البدء في مشروعات توليد الدخل، ومن ثم يستطيعون سريعاً رد ما حصلوا عليه من قروض، وتحقيق حياة أفضل، (صفي الدين، 2000: 1، 2) من أجل أنفسهم، ويظهر هذا التعريف البعد الاجتماعي لتنظيم المشروع وتوفير التدريب والتأهيل.

وتعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا بأنها مؤسسات أهلية إنتاجية وخدمية، وأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تستوعب القوى الشابة، وتتوفر فيها المواصفات الفنية والإدارية والتقنية الملائمة لتشغيلها بكفاءة، ومعيار عدد العاملين بالمشروعات الصغيرة في ليبيا هو 25 عنصر، ولا يتجاوز قيمة الإقراض (رأس المال التأسيسي) الذي يمنح لمؤسسة بهذا الحجم 2.5 مليون دينار ليبي كحد أقصى، وتنقسم المشروعات الصغيرة في ليبيا إلى مشروعات حرفية وصناعية وخدمية، كما يلي: (دردير، 2005: 24)

أ- المشروعات الحرفية تقليدية وحديثة مثل المشاريع الزراعية والحيوانية وغيرها.
ب - المشاريع الصناعية مثل الصناعات المنزلية والصناعات الريفية واليدوية.
ج - المشاريع الخدمية مثل خدمات السياحة كالفنادق والمطاعم والطيران والنقل وغيرها.

ويهتم علماء الاقتصاد بحالة الاقتصاد بشكل عام، وينظر هؤلاء إلى عدد الوحدات الاقتصادية التي يتكوّن منها، وحجم مساهمتها في تكوين الناتج المحلي، وكذلك حالة التنافس، حيث يعرفونها بأنها "الوحدات الاقتصادية المؤثرة على المنافسة في السوق، والمساهمة في النمو الاقتصادي"، ولذلك يرون ضرورة زيادة عدد المشروعات لتقليل الفقر، في حالة اتصاف الاقتصاد بالضعف، أو أن يسود الفقر والبطالة، أما فيما يتعلق بجانب النمو الاقتصادي، فمن منطلق أنهم يرون بأن الاقتصاد الحر أي اقتصاد السوق هو الوسيلة الأفضل لنمو الاقتصاد، وهو ما يعرف في العالم اليوم فيهتمون بحالة التنافس في السوق، واحتمال تحول بعض المشروعات إلى محتكر للسوق، بسبب عدم قدرة مشروعات أخرى على المنافسة، لذلك يهتمون بتركيبة السوق من حيث عدد المشروعات الصغيرة التي يتكون منها أي سوق، وحصة كل منها في السوق، ومدى تأثيرها على منافسيها. (برنوطي، 2005: 31)

ثانياً – مكانة المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الدولـــي:

على الرغم مما يظهر من أن الشركات الكبيرة العملاقة هي المسيطرة على اقتصاديات الدول والعالم، وانتشارها وتعدد جنسياتها، فإن المشروعات الصغيرة والشركات والأعمال الصغيرة واسعة الانتشار في الدول المتقدمة، ولها أهمية كبيرة، حيث تشير الإحصاءات بشأن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى أن هذا القطاع ذو أهمية كبيرة في أغلب الدول، فعلى سبيل المثال، تشكل تلك المشروعات حوالي 99% من إجمالي المشروعات في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، كما أسهمت تلك المشروعات بنسبة 66% في العمالة في اليابان، 53% في الولايات المتحدة الأمريكية، و68% في ألمانيا، (Shohei, 2001: 5) ، وتمثل تلك المشروعات حوالي 99% من المشروعات في شيلي، و80% من قطاع الأنشطة التجارية الرسمية في جنوب إفريقيا، كما تمثل حوالي 84% من العمالة في القطاع الخاص، (http://www.iisd.org,. 2,3)وفي الهند تمثل المشروعات الصغيرة حوالي 40% من الإنتاج الصناعي، 35% من إجمالي الصادرات، وتوفر فرص عمل لأكثر من 18،6 مليون نسمة.(Wanir P, 2003: 493)

ثالثاً ـ الأهمية الاقتصادية والتنموية للمشروعات الصغيرة:

ـ **الأهمية الوظيفيـــــة**: مصدر رئيسي للتوظيف، كثيرة العدد، منتشرة في كافة القطاعات، محرك للوظائف الجديدة، مولد للناتج القومي، أساسية للصناعات الكبيرة، ومصدر للابتكار. (برنوطي، 2005: 63)

ـ **الأهمية في التنمية المستدامـــة:** تسهم في تحقيق عدالة التنمية الاجتماعية والإقليمية، ومكافحة الفقر والبطالة، والحد من الهجرة من الريف إلى المدينة، وتثبيت السكان في مناطقهم.

ـ **الأهمية السياســـية:** تعزز استقلال الأفراد، وتبعدهم عن التطرف، وتسهم في الاستقرار السياسي. (عزت، ونور الدين، 2007: 331)

رابعاً ـ واقع السياحة في ليبيا مقارنة بمصر وتونس:

تهيمن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاع السياحة على العديد من المجالات، ولا يهيمن عليها إلا في حالات قليلة مؤسسات أكبر مثل سلاسل الفنادق أو الفنادق الكبيرة ومنظمو الرحلات وشركات الطيران ووكالات العلاقات العامة الدولية وما إلى ذلك، وتعتمد الحاجة إلى خدمات المشاريع الصغيرة والمتوسطة على عدد الوافدين الذي كان في ارتفاع حتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين من التسعينيات، يوضح الجدول التالي أن هناك انتكاسات، فالنمو ليس ثابتًا، ويمكن ربط هذه الانتكاسات بأحداث حساسة تتعلق غالبًا بمشكلة أمنية، في عام 1990، استقبلت تونس حوالي 30٪ من الزوار أكثر من مصر ولكن منذ عام 2000، حدث العكس، وكانت ليبيا متخلفة عن جارتيها ولكنها شهدت نموًا ثابتًا حتى عام 2011، بالطبع قاطعت الثورة هذه العملية ومنذ ذلك الحين ونحن ننتظر الظروف الأفضل لتحسين الأمن (Keller, n. d.).

الجدول (1): عدد الوافدين السياحيين الدوليين (بالآلاف)

البلدان	1990	1995	2000	2005	2009	2010	2011	2012
مصر	2411	2871	5506	8608	11419	14051	9497	11200
ليبيا	96	56	174	170	260	271	26	104
تونس	3204	4120	5244	6970	6904	6902	4782	5950

المصدر: UNWTO - World Tourism Barometer - http://mkt.unwto.org/barometer

من المثير للاهتمام ملاحظة حجم الفرق بين مصر وتونس في إنفاق السياح الأجانب، بين عامي 1990 و2000، كان حوالي ضعف الحجم ولكن بعد ذلك أصبح ثلاثة أو أربعة أو خمسة أضعاف في مصر مقارنة بتونس، يظهر هذا بوضوح مدى أهمية صورة البلد وعلامته التجارية.

في حالة ليبيا، يمكننا ملاحظة أرقام أكثر تواضعًا بكثير وكانت الانتكاسة الناجمة عن

الثورة أكثر حدة - انخفض عدد السياح في ليبيا إلى العُشر - مقارنة بالدولتين المجاورتين الأخريين، حيث انخفض عدد السياح بمقدار الثلثين فقط، ومع ذلك، لم تؤكد ليبيا أبدًا على البلاد كوجهة سياحية ولم يكن الدخل الناتج عن السياحة مهمًا للدولة في الماضي، فقط عندما ظهرت الحاجة إلى سياسة اقتصادية جديدة لتنويع النشاط الاقتصادي للبلاد من أجل خلق اقتصاد أقل عرضة للخطر لا يعتمد فقط على عائدات قطاع الهيدروكربون، وقد لقي هذا الفكرة ترحيبًا إجماعياً من النخبة السياسية والتجارية بعد الثورة.

يمكننا ملاحظة اختلافات كبيرة بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الثلاث ليس فقط في عدد الزوار ولكن أيضًا في إنفاق الفرد.

من خلال الجدول التالي نلاحظ أن في ليبيا، البيانات قريبة من البيانات التونسية باستثناء عام 2011 عندما انخفض عدد الزوار إلى أقل من عُشر ولكن الإنفاق قفز بمقدار 17 مرة. كان الزوار أثناء الثورة يقيمون لفترة أطول من السياح العاديين وكانوا على استعداد لدفع أكثر في حالة خطيرة.

الجدول (2) إنفاق السياح الدوليين (دولار أمريكي / للفرد)

البلدان	1990	1995	2000	2005	2009	2010	2011
مصر	1090	1354	846	1055	778	872	917
ليبيا	208	179	460	235	346	221	3846
تونس	350	366	377	338	392	383	377

المصدر: - UNWTO - World Tourism Barometer

http://mkt.unwto.org/barometer

خامساً ـ الدور الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة:

غالبًا ما يُطلق على المشاريع الصغيرة والمتوسطة اسم القوة الدافعة للاقتصاد الوطني (إيليش وآخرون، 2015). أولاً وقبل كل شيء، تهيمن المشاريع الصغيرة والمتوسطة عدديًا بشكل مطلق على الإنتاج والخدمات، ولكن تأثيرها على السياسة الاقتصادية يمكن أن يختلف على نطاق واسع (Morvay Karakas, K., Tatar, E:. 2015).

في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث لا توجد صناعة كبيرة جادة، يعتمد الاقتصاد عمليًا على المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذين يقدمون مساهمة جادة في الناتج المحلي الإجمالي، وفي ليبيا، الأمر مختلف لأن 75-85٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد يأتي من قطاع النفط والعدد المقدر للمشروعات الصغيرة ليس مرتفعًا كما هو الحال في مصر أو تونس. الحقيقة هي أن البيانات الدقيقة المتعلقة بالمشاريع

الصغيرة والمتوسطة مفقودة، إلى جانب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، فإن المزايا الاقتصادية الأخرى للمشاريع الصغيرة والمتوسطة هي التالية:

1- الحاجة إلى رأس المال من أجل إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة منخفضة مقارنة بالأعمال التجارية الأكبر حجمًا.

2- معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا تحتاج إلى تكنولوجيا متطورة باهظة الثمن.

3- يمكن أن يكون رأس المال الأولي مدخرات الأسرة ولا ينبغي للمبتدئ أن يكافح مع البنوك للحصول على قرض بل يمكنه الاعتماد على المدخرات الفردية.

4- يمكن أن تكون المدخرات / رأس المال المطلوب في علاقة مرنة مع الاستهلاك.

5- يمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تحقيق أقصى استفادة من المواد الخام المتاحة محليًا للإنتاج، ويمكن استخدام هذه المرونة لتلبية ذوق المستهلكين في السلع أو الخدمات.

6- اعتادت المشاريع الصغيرة والمتوسطة أن تركز على الأعمال الحرفية التي يمكن أن تساعد في الحفاظ على الثقافة المحلية، ولكن في الوقت الحاضر تغزو المنتجات الصينية السوق أكثر فأكثر، حيث أن اليوم يتم إنتاج العديد من المنتجات التي تمثل الفولكلور في بلد ما في الصين، وهذا أمر سيء ليس فقط لأنه يدمر الهوية الثقافية للبلدان المقصودة ولكن لأنه يقلل من خيارات العمل للسكان المحليين. ويمكن للإنتاج/ الخدمات المحلية للأسواق المحلية التي تنتجها المشاريع الصغيرة والمتوسطة أن تلبي بشكل أفضل القدرة المالية للسكان خاصة في البلدان النامية.

7- من خلال الإنتاج المحلي، يكون التعرض للاستيراد أقل وبالتالي يتم تقليل إنفاق العملة الصعبة للبلاد.

8- يمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المساهمة في التصدير بشكل كبير سواء بشكل مباشر أو كموردين للشركات الكبيرة.

9- الانفتاح على الابتكار هو عنصر أساسي للنجاح ويمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التحقق بسهولة أكبر من حاجة السوق أو ردود الفعل.

10- يمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أداء وظائف اقتصادية مهمة مثل تغيير الهيكل الصناعي للبلاد، والمساهمة في البنية التحتية الاقتصادية، وتمثيل الملكية الخاصة، وإنفاذ التشريعات نحو خلق بيئة أكثر ملاءمة للأعمال (Illés, Cs. B., Dunay, A., Tatár, E. 2012).

إذا نظرنا إلى السياحة في بعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للوهلة الأولى، يمكننا رؤية الإنفاق المرتفع جدًا للزوار الدوليين (السياحة المحلية محدودة). الفجوة بين

مصر وتونس آخذة في الاتساع وهي أكبر بنحو 4 مرات لصالح مصر (الجدول 3). في ليبيا، المبلغ الإجمالي تافه إذا أخذنا في الاعتبار الإمكانات السياحية (النظرية) المماثلة جدًا في ليبيا.

الجدول (3) إنفاق السياح الدوليين (مليار دولار أمريكي)

البلدان	1990	1995	2000	2005	2009	2010	2011
مصر	2.629	3.888	4.657	9.081	9.272	12.258	8.707
ليبيا	0.02	0.01	0.08	0.04	0.09	0.06	0.1
تونس	1.122	1.507	1.977	2.361	2.704	2.645	1.805

المصدر: - UNWTO - World Tourism Barometer
http://mkt.unwto.org/barometer

يوفر الإنفاق المذكور أعلاه مساهمة كبيرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي في كلا البلدين، وبالطبع منخفض جدًا في ليبيا.

سادساً: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في النهوض بالقطاع السياحي

تشير الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكنها أن تلعب دوراً محورياً في النهوض بالسياحة الليبية من خلال:

- خلق فرص عمل بتكلفة أقل مقارنة بالشركات الكبيرة، وبمرونة أكبر في شروط التوظيف.
- استغلال المواد الخام المحلية وإنتاج سلع وخدمات تعكس الهوية الثقافية الليبية، بدلاً من المنتجات المستوردة (خاصة الصينية).
- تقليل الاعتماد على الاستيراد وبالتالي خفض إنفاق العملة الصعبة.
- المساهمة في التصدير بشكل مباشر أو كموردين للشركات الكبيرة.
- تعزيز الابتكار والاستجابة السريعة لاحتياجات السوق.
- استيعاب العاطلين عن العمل، بما في ذلك أعضاء الميليشيات السابقة، مما يسهم في الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

كما تؤكد الدراسة أن ليبيا تمتلك إمكانات نمو سياحي تعادل حوالي 10% من إمكانات مصر وتونس، لكنها غير مستغلة. وتشير إلى أن الحكومة الليبية أبدت نية في السابق لتطوير قطاعي السياحة والزراعة كأولوية، إلا أن التنفيذ ظل ضعيفاً بسبب انعدام الدعم التوافقي من الطبقة القيادية.

سابعاً ـ التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع السياحي الليبي :

رغم الأهمية الكبيرة لهذه المشروعات، تواجهها عقبات متعددة، استناداً إلى ما ورد في البحث :Illés, Cs. B., Hustiné Béres, K., Dunay, A., Pataki, L. (2011)، ويمكن تصنيفها كالتالي:

1ـ تحديات متعلقة بالتمويل:

ـ صعوبة الحصول على قروض دون سجلات ماضية.

ـ ارتفاع المخاطر في مرحلة البدء.

ـ غياب ثقافة تحمل المخاطر لدى المصارف التقليدية.

ـ الفرصة: يمكن للصيرفة الإسلامية (المشاركة في الأرباح والخسائر) أن تكون أكثر ملاءمة.

2ـ تحديات متعلقة بالبنية التحتية والبيانات:

ـ ضعف بنية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ـ غياب قاعدة بيانات إحصائية موثوقة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ـ عدم إجراء مسوحات دورية للقطاع الاقتصادي.

3ـ تحديات متعلقة بالتعليم والمهارات:

ـ نقص المهارات الإدارية الأساسية (اللوجستيات، القانون، الموارد البشرية، التصدير).

ـ ضعف الربط بين مخرجات التعليم المهني واحتياجات سوق العمل السياحي.

ـ اعتماد الفنادق العاملة في ليبيا على عمالة أجنبية (مصرية وتونسية) في وظائف الخدمات، والإدارة فقط للمواطنين.

4ـ تحديات تنظيمية وسياسية:

ـ عدم مراعاة الاحتياجات الخاصة للمشروعات الصغيرة أثناء وضع القوانين واللوائح.

ـ غياب التعاون بين الشركات الكبيرة والصغيرة.

ـ عدم وجود دراسات حالة موثقة عن قصص نجاح محلية.

ـ ضعف الاستقرار الأمني الذي أدى إلى انتكاسة حادة في أعداد السياح بعد 2011.

5ـ تحديات خاصة بقطاع السياحة الليبي:

ـ تخلف معظم مرافق القطاع السياحي باستثناء بعض الفنادق ذات الأربع والخمس نجوم.

ـ غياب التسويق الفعال للوجهة السياحية الليبية.

ـ ضعف صورة العلامة التجارية لليبيا دولياً.

النتائج:

بناءً على التحليل الوصفي والمقارن، يمكن استخلاص النتائج التالية:

1- التباين الكبير بين ليبيا وجيرانها: رغم امتلاك ليبيا مقومات سياحية مماثلة لمصر وتونس، فإن أعداد السياح الوافدين إليها لا تتجاوز 2% من نظيرتها في تونس، والإنفاق السياحي لا يتجاوز 1% من إنفاق مصر، كما أن نسبة العمالة في قطاع السياحة الليبي لا تصل إلى 3%، بينما تصل في تونس إلى 16%.

2- الهشاشة الأمنية كعامل حاسم: أدت أحداث 2011 إلى انهيار حركة السياحة في ليبيا من 231 ألف سائح عام 2010 إلى 26 ألف عام 2011، مما يؤكد حساسية القطاع السياحي للاستقرار السياسي والأمني.

3- غياب البيانات والدراسات: لا توجد قاعدة بيانات إحصائية موثوقة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، ولا مسوحات دورية، ولا دراسات حالة عن قصص نجاح محلية، مما يعيق أي تخطيط قائم على الأدلة.

4- ضعف التمويل المناسب: المصارف التقليدية تتردد في تمويل المشروعات الناشئة بسبب المخاطر، في حين أن الصيرفة الإسلامية (تقاسم المخاطر والأرباح) تمثل بديلاً واعداً لكنه غير مستغل بشكل كافٍ.

5- الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق: قطاع السياحة يطلب عمالة ماهرة ومديرين أكفاء، لكن التعليم المهني والتقني في ليبيا لا يلبي هذه الاحتياجات، مما يدفع الفنادق إلى استيراد العمالة من الخارج.

6- إمكانات غير مستغلة للمشروعات الصغيرة: على الرغم من أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكنها المساهمة في التوظيف، الابتكار، الحفاظ على الثقافة المحلية، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، إلا أنها تواجه عقبات بيروقراطية وضعف بنية تحتية وغياب دعم مؤسسي.

7- أهمية المشروعات الصغيرة كأداة للاستقرار: دمج العاطلين عن العمل وأعضاء الميليشيات السابقة في مشروعات صغيرة سياحية يمكن أن يسهم في تقليل التوترات الاجتماعية وتحقيق الاستقرار السياسي، لكن هذا الدور لم يُستغل بعد.

التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة، يقدم البحث التوصيات التالية:

أولاً- توصيات موجهة للحكومة الليبية والجهات التشريعية:

1- إنشاء قاعدة بيانات وطنية شاملة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، تتضمن أعدادها، مجالاتها، حجم العمالة، التحديات التي تواجهها، وتحديثها دورياً عبر مسوح ميدانية.

2- تبني استراتيجية وطنية للسياحة تركز على تنشيط المشروعات الصغيرة والمتوسطة كركيزة أساسية، وتحدد أهدافاً قابلة للقياس (عدد السياح، نسبة العمالة، حصة الناتج المحلي).

3- إصلاح البيئة التنظيمية بتبسيط إجراءات تسجيل المشروعات، وتخفيف الأعباء الضريبية والبيروقراطية، ومراعاة خصوصية المشروعات الصغيرة في التشريعات.

4- دعم الصيرفة الإسلامية كأداة تمويلية مناسبة للمشروعات الصغيرة، مع إنشاء صناديق حكومية لتحمل المخاطر في المراحل الأولى (نموذج "تفشل بسرعة لتعلم بسرعة").

5- تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق السياحية، وتوفير منصات رقمية للتسويق والحجز الإلكتروني.

ثانياً- توصيات موجهة لقطاع التعليم والتدريب:

1- إنشاء معاهد تدريب مهني متخصصة في السياحة والضيافة، بالتعاون مع غرف الفنادق وقطاع الأعمال، لضمان توافق المهارات مع احتياجات السوق.

2- تطوير مناهج تشمل ريادة الأعمال، اللغات، التسويق الرقمي، والإدارة المالية للمشروعات الصغيرة، مع توفير برامج تدريب مستمر لأصحاب المشروعات القائمة.

3- تشجيع الشراكات بين المؤسسات التعليمية الليبية ونظيراتها في مصر وتونس للاستفادة من خبراتهم الطويلة في مجال التعليم السياحي.

ثالثاً- توصيات موجهة للقطاع الخاص والمشروعات الصغيرة:

1- إنشاء غرفة تجارية متخصصة للمشروعات السياحية الصغيرة والمتوسطة، تعمل على تمثيل مصالحها، وتنظيم معارض وفعاليات ترويجية، وتوثيق قصص النجاح المحلية.

2- تشجيع التعاون بين المشروعات الصغيرة والكبيرة من خلال عقود التوريد

والشراكة، بحيث تستفيد الفنادق الكبيرة من المنتجات والخدمات المحلية (الحرف اليدوية، المأكولات التقليدية، النقل السياحي).

3- الاستثمار في التسويق الرقمي لبناء صورة إيجابية عن المقصد السياحي الليبي، مع التركيز على السياحة الثقافية، البيئية، والمغامرات (سفاري، غوص).

رابعاً- توصيات بحثية وأكاديمية:

1- إجراء دراسات ميدانية معمقة لجمع بيانات أولية عن واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المدن السياحية الرئيسية (طرابلس، الجبل الأخضر، غدامس، سبها).

بناء نماذج اقتصادية قياسية لقياس أثر دعم المشروعات الصغيرة على الناتج المحلي والتوظيف في القطاع السياحي.

2- دراسة تجارب دولية ناجحة (مثل تركيا، المغرب، ماليزيا) في توظيف المشروعات الصغيرة لتنشيط السياحة، واستخلاص الدروس المناسبة للسياق الليبي.

خامساً - توصيات أمنية وسياسية (شرط ضروري):

1- تحسين مناخ الاستقرار والأمن في المناطق السياحية بشكل تدريجي، لأن غياب الأمن يجعل أي جهود تنموية في السياحة غير مجدية، ويمكن البدء بمناطق آمنة نسبياً (مثل جبل نفوسة أو بعض المدن الساحلية) كنماذج تجريبية.

2- برامج لإدماج الشباب والعاطلين وأعضاء الميليشيات السابقة في مشروعات صغيرة سياحية، مع تقديم حوافز مالية وتدريبية، كجزء من مصالحة وطنية شاملة.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة

المراجـــــــــــع:

- برنوطي، سعاد نائف، (2005)، إدارة الأعمال الصغيرة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- توفيق، جميل أحمد، (2008)، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
- خوني، رابح، وحساني رقية، (2008)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، اتراك للنشر والتوزيع، القاهرة.
- دردير، صالح، (2005)، دور اتحاد عام غرف التجارة والصناعة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة – ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، طرابلس.
- الشوربجي، أشرف، (2004)، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس.
- صفي الدين، خالد فوزي، (2000)، إسهامات الجمعية المصرية لمساعدة صغار الصناع والحرفيين في تمكين أصحاب المشروعات الصغيرة من تنمية مشروعاتهم، عن Enterprise development international —USA.
- عزت، فرج عبد العزيز، ونور الدين، غادة إبراهيم، (2007)، تشجيع الاستثمار في مجال المشروعات الصغيرة، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثاني عشر بعنوان إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- كافي، مصطفى يوسف، (2014)، بيئة وتكنولوجيا إدارة المشروعات الصغرى والمتوسطة، مكتبة المجتمع العربي، عمان الأردن.
- Illés, Cs. B., Dunay, A., Tatár, E. (2012): Lifecycle Analysis at Small and Medium Enterprises: Theory and Practice. In: Illés Cs. B. (ed.) SMEs' Management in the 21st Century: Challenges and Solutions. 433 p. Czestochowa University of Technology, Czestochowa, http://dx.doi.org/10.18515/dBEM.M2012.n01.ch02
- Illés, Cs. B., Hustiné Béres, K., Dunay, A., Pataki, L. (2011): Impacts of Taxation on Small and Medium Enterprises in Central Eastern Europe.
- International institute for sustainable development, Issue briefing note, small and medium size enterprises, http://www.iisd.org.
- Keller P. (n. d.): The future of SMEs in tourism http://www.unibg.it/dati/corsi/44014/47865The%20future%20of%20small%20and%20medium%20enterprises.pdf
- Morvay Karakas, K., Tatar, E. (2015) Impacts of economic crisis on hotel industry a Hungarian case study.
- Shohei Kaibori, (2001), Development of small and medium, sized enterprises and policy support "action guidelines for tomorrow for policy makers in transition countries", economic and social research institute.
- UNWTO - World Tourism Barometer - http://mkt.unwto.org/barometer
- Wanir P. T. K. Garg and S. K. Sharma, 2003.